اقتصاد

هل هو باب للفساد والارتزاق؟

«الوطن» تكشف خفايا تمويل المستوردات من المصارف الخاصة وشركات الصرافة.. هل حقاً دولار استيراد المواد الرئيسة بـ٤٣٦ ليرة؟

علي نزار الآغا

يفترض أن تموّل المصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع، ١٠ أصناف لمواد رئيسة، بالسعر الرسمي للدولار، الذي يحدده مصرف سورية المركزي، وهو ٤٣٦ ليرة سورية، في محاولة لمنع احتكار تلك المواد من المستوردين، وتأمينها للمواطنين بأسعار مناسبة، ما دام تسعيرها سيتم وفق سعر الصرف الرسمي، وليس المتداول في «السوق السوداء»، وبما يؤمن مستلزمات العملية الإنتاجية اللازمة للحفاظ على استمرارها.

وتضم تلك المواد السكر والرز والزيوت والسمون والشاي وحليب بودرة للأطفال والمتة، إضافة إلى البذور الزراعية وبيض التفقيس، والأدوية وموادها الأولية.

الشكوى الدائمة للمستهلكين، أن أسعار تلك المواد مسعّرة على سعر الصرف المتداول في «السوق السوداء»، بدليل ارتفاعها بشكل موازٍ لارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة، حتى إنها لا تنخفض عندما تتحسن الليرة.

التجار بدورهم يشتكون من العمولات التي تفرضها تلك المصارف على التمويل، التي تتجاوز ٤٥ بالمئة من قيمة الإجازة أحياناً، عدا أن المصرف قد لا يموّل كامل البوليصة، وقد يمولها على دفعات، وكل بحسابه.

«الوطن» تكشف آلية تمويل إجازات استيراد المواد الأساسية، والتي تبدأ بتقديم طلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للحصول على إجازة استيراد للمواد التي يرغب بها المستورد، ضمن القائمة التي يفترض تمويلها بسعر الصرف الرسمي، وبعدها يودع المستورد مؤونة في أحد المصارف الخاصة بنسبة ٢٥ بالمئة من قيمة الإجازة ريثما تصدر «ومدتها شهر»، ثم يضع مؤونة بنسبة ١٥ بالمئة من قيمة الإجازة ريثما يتم تنفيذها، وكلها من دون فوائد.

ويطلب المستورد من البنك نفسه الذي أودع فيه المؤونة الحصول على تمويل لتغطية إجازة الاستيراد بالدولار، وهنا تبدأ القصة، إذ يبين مدير في أحد المصارف الخاصة، أن المصرف يتعامل إما مع شركة صرافة، وإما مع مصرف مراسل، حسب الإمكانية، لتحويل قيمة الإجازة، لذا تطلب شركة الصرافة المبلغ نقداً، وليس تحويلاً من حساب المستورد إلى حسابها، ولتحقيق ذلك، يتم فرض عمولات ورسوم عالية، توزع بين المصرف وشركة الصرافة.

ويؤكد المدير أن تلك الرسوم، في العادة، تتم تغطيتها، بطريقة أو أخرى، وقد توزع نسبة منها بين بعض العاملين في البنك، في حال وجود فساد فيه، وقد تذهب للمصرف كاملة تحت مسمّيات متعددة. وهنا لا يمكن لأحد أن يجزم بالأمر إلا الذي يعمل به.

ويلجأ المستورد إلى شركات صرافة لتسديد مستحقات الشركات المورّدة خارج سورية، ووفقاً لعدد من المستوردين والمديرين في المصارف الخاصة ممن تواصلت معهم «الوطن»، فإن عمولات التحويل التي تدفع لشركة الصرافة قد تصل ٣٠ بالمئة من قيمة المبلغ، وقد ترتفع في بعض الأحيان إلى ٤٠ بالمئة، أما عمولة المصرف، فتبدأ بنسبة ٣,٥ بالمئة يضاف إليها فوائد ورسوم وعمولات أخرى لتصل إلى ٨ بالمئة، على حين بين أحد المستوردين أنها تتخطى ١٥ بالمئة أحياناً، وهذا ما أكده مدير في مصرف خاص أيضاً، إذ إن الأمر يختلف من مصرف لآخر.

وبحسبة بسيطة، نكون أمام عمولات إجمالية لشركة الصرافة والبنك تبدأ بـ٣٨ بالمئة وقد تصل إلى ٥٥ بالمئة في بعض الأحوال، أي بوسطي ٤٦,٥ بالمئة، ما يعني أن دولار الاستيراد للمواد الرئيسة المدعومة يتحمل زيادة بأكثر من ٢٠٢ ليرة لكل دولار عمولات ورسوماً وفوائد.. وغيرها، ليقترب من ٦٣٩ ليرة، والرقم قابل للزيادة، وقد يصل إلى ٦٧٦ ليرة، وهذا رقم كبير جداً، سببه عمولات، لا نعلم إن كانت باباً للفساد، لكن ما هو معلوم، أنها تميّع موضوع الدعم، وتجعله منفذاً للاسترزاق من بعض شركات الصرافة والمصارف الخاصة، على حساب الهدف الرئيس للتمويل بسعر الصرف الرسمي، وهو ضبط أسعار المواد الأساسية في السوق وعدم رفعها مع تقلبات سعر الصرف المتداول في «السوق السوداء»، وعدم إرهاق المواطن، وبالتالي تحويل دعم المواطنين إلى فرصة لكسب الأرباح والعمولات المرتفعة، وهو ما يقتضي من الجهات المعنية التفتيش والتدقيق لتبيان حقيقته.

> العمولات قد تصل إلى ٤٥ بالمئة من قيمة الإجازة.. والمصارف العامة قادرة على القيام بالدور لكن بآلية أخرى

«العام» حصراً

أكد مدير في أحد المصارف العامة لـ«الوطن» تقاضي المصارف الخاصة العاملة في تمويل الاستيراد، عمولات كبيرة من قيمة الإجازة، مؤكداً أن المصارف العامة، وخاصة المصرف التجاري، لا يحق له تمويل إجازات استيراد المواد الأساسية المحدد تمويلها بسعر الصرف الرسمي، نظراً لأن المصرف المركزي يربطها بمركز القطع التشغيلي في المصارف، والمصرف التجاري ليس لديه مركز قطع تشغيلي، ونفى مصدر في المصرف التجاري السوري قيامهم بتمويل أي إجازة استيراد.

وأكد مدير في أحد المصارف العامة أن فكرة حصر التمويل بالقطاع العام بدل الخاص، قابلة للتطبيق، ولها إيجابيات عديدة، أبرزها ضمان استقرار أسعار السلع الرئيسة، من خلال تخفيض تكاليف الاستيراد، إلا أن الموضوع يتطلب آلية مختلفة كلياً عن القائمة حالياً، وذلك بإشراك المصارف العامة جميعها، وليس التجاري فقط، لتمويل إجازات الاستيراد للمواد الرئيسة، بشرط وجود لجنة حكومية عالية المستوى تضم المصرف المركزي ووزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وحصر الاستيراد بالمؤسسات العامة التي يمكنها الاستيراد، مثل مؤسسة التجارة الخارجية، والسورية للتجارة، من خلال تعاملها مع وكلاء، ولكن من دون كل تلك العمولات، وبما يعزز الرقابة على استخدام القطع الأجنبي، وحصره بالتمويل للمواد الرئيسية بالسعر الرسمي، إضافة إلى إمكانية التسعير بشكل حقيقي، وتوزيع المنتجات في الأسواق وفق رقابة حكومية دقيقة، تتابعها وزارة التموين بالرقابة على الالتزام بالتسعيرة الرسمية والحقيقية قياساً إلى التكلفة، على أن يقوم المصرف المركزي بتغطية المصارف العامة بالقطع كما يفعل مع الخاصة.

«البناء والتعمير» تخطط لتنفيذ أبنية بقيمة ٢٩,٥ مليار ليرة خلال ٢٠٢٠

صالح حميدي

صرّح مدير التخطيط في الشركة العامة للبناء والتعمير محمد خير لـ«الوطن» بأن الشركة تركز على مشاريع تؤمن السكن للمواطنين مثل مشاريع السكن الشبابي في المحافظات، والاستمرار باستكمال المواقع العامة والخدمات، وإعادة تأهيل المباني المتضررة الحكومية والسكنية.

كما تستهدف مشاريع تسهم في إعادة الخدمات الأساسية لوضعها الطبيعي من خلال إنشاء المدارس الجديدة والمراكز الصحية، وتأهيل المشافي وشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات المعالجة.

وبين خير أن الخطة الإنتاجية للشركة تبلغ ٢٩,٥ مليار ليرة للعام الجاري ٢٠٢٠ تستهدف مشاريع سكنية موزعة على محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء وحمص وحماة واللاذقية ودرعا والقنيطرة، ومشاريع غير سكنية تتضمن أبنية ومنشآت حكومية وتعليمية وتشييدات وبنى تحتية ومحطات معالجة وصرف صحي وتفريعات سككية.

وأوضح أن خطة الشركة توزعت على الفروع والمحافظات بقيمة ٢,٦٢ مليار ليرة لفرع دمشق، و٥,٣٣ مليار ليرة لفرع المنطقة الجنوبية، ومليار ليرة لفرع السويداء، و١,١ مليار ليرة لفرع درعا والقنيطرة، و٤,٣ مليارات ليرة لفرع المنطقة الوسطى، و٢,٨ مليار ليرة لفرع حماة، و٣,٥ مليارات ليرة لفرع طرطوس، و٣,٢٣ مليارات مليار ليرة لفرع المنطقة الساحلية، و٢,١ مليار ليرة لفرع المنطقة الشمالية، و١,٦ مليار ليرة لفرع المنطقة الشرقية، و١,٨٥ مليار ليرة لفرع الإنشاء السريع.

وأشار مدير التخطيط إلى تنفيذ مشاريع للقطاع العام بحوالي ٣٣ مليار ليرة خلال عام ٢٠١٩، لمشاريع السكن الشبابي في دمشق والسويداء وحمص وحماة وطرطوس واللاذقية.

ونفذت كذلك مشروع إكثار البذار في حلب ومشروع تجريف وحفر ونقل الفوسفات في خنيفيس، ومباني في جامعة البعث بحمص والمعهد الفندقي في قدسيا، وإعادة تأهيل كلية الحقوق في جامعة دمشق وفي جامعة حلب، ومشفى الجامعة بحلب، ومدارس في مختلف المحافظات، ومباني حكومية مثل التأمينات الاجتماعية في اللاذقية ودمشق وعدرا ومكاتب السيارات في اللاذقية.

بهدف تعزيز الثقافة المصرفية والتخلي تدريجياً عن «الكاش»

بيع وشراء العقارات والسيارات أصبح عبر المصارف بدءاً من منتصف شباط

عبد الهادي شباط

ألزم مجلس الوزراء الجهات العامة المخولة قانوناً بمسك سجلات ملكية العقارات والمركبات بأنواعها، والكتاب بالعدل؛ بعدم توثيق عقود البيع أو الوكالات المتضمنة بيعاً منجزاً وغير قابل للعزل قبل إرفاق ما يشعر بتسديد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك، أو خلفه العام أو الخاص، أو من ينوب عنه قانوناً، وتقبل وثيقة الإشعار المصرفي سواء كانت صادرة عن مصرف عام أم مصرف خاص مرخص أصولاً.

وشمل قرار رئاسة مجلس الوزراء جميع حالات تعدد المالكين والمشترين، وسهّل عملية فتح الحسابات لأي شخص طبيعي أو اعتباري، وسواء كان سورياً أم من في حكمه، أو غير سوري وفق القوانين والأنظمة النافذة، وأكد على المصارف العاملة تقديم التسهيلات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية والاقتصار على طلب الثبوتيات الأساسية اللازمة وتستكمل الوثائق الأخرى تباعا بعد فتح الحساب.

ويعمل بالقرار اعتباراً من ١٥ شباط القادم، بحيث يصدر مصرف سورية المركزي تعليماته التنفيذية.

وأكد النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي محمد حمرة في لقاء تلفزيون على قناة «السورية» مساء أمس، أن الغاية الأساسية للقرار هو نشر الثقافة المصرفية لدى المواطنين، والتشجيع على فتح الحسابات المصرفية لتهيئة البيئة المناسبة لإطلاق مشروع الدفع الإلكتروني هذا العام، والتي لا يمكن أن تنجح من دون وجود حسابات مصرفية للمواطنين.

ونوه حمرة بأن التعامل النقدي «الكاش» مكلف، لذا فإن الحاجة أصبحت ماسة لتطبيق الدفع الإلكتروني، خاصة وأنه أمر بدهي في دول العالم.

وأوضح أن لا شروط للجزء المطلوب إيداعه في الحساب المصرفي من قيمة العقود وصفقات البيع، والمطلوب تقديم تسهيلات كبيرة لفتح الحسابات، وأن تكون بالحدّ الأدنى، مؤكداً أن الموضوع ليس له أية علاقة بالضرائب، الذي هو من اختصاص وزارة المالية.

بدوره، أكد مدير التشريع الضريبي في مديرية المصالح العقارية أن القرار مرن، ولا يعني ملاحقة المواطنين لمعرفة القيم الحقيقية لصفقات البيع، والمهم بالنسبة للمديرية هو الإشعار المصرفي وليس المبلغ المودع فيه، ولا يطّبق القرار على الصفقات وعمليات نقل الملكية قبل ١٦ شباط القادم، ولا يعني زيادة أي أعباء مالية على المواطنين، فلا فراغ أو نقل ملكية من دون إشعار مصرفي، باستثناء التبادل والهبات التي لا يقابلها بدل نقدي، والمنازل في مناطق المخالفات، حيث الدولة هي مالكة الأرض، لعدم وجود قيود عقارية لها، وهنا يتم البيع بالتراضي بين الطرفين.

«التجاري» يعتذر

وصرّح مدير لدى المصرف التجاري السوري لـ«الوطن» بأن المصرف التجاري اعتذر عن تطبيق هذا القرار، لأنه غير قادر على فتح حسابات جديدة، لحين تمكّن المصرف من تطوير وتحديث النظام المصرفي التقني المعمول به حالياً.

ورحب مدير عام المصرف العقاري مدين علي بهذا الإجراء، منوهاً لـ«الوطن» أن الهدف منه ليس السيطرة على المعروض النقدي من الليرة السورية كما ذهبت بعض التحليلات، وإنما التشجيع على فتح حسابات مصرفية للمواطنين كخطوة على طريق دعم مشروع الدفع الإلكتروني، والدليل على ذلك هو أن القرار الحكومي لم يشترط إيداع كامل ثمن المبيع، بل أوضح قبول كل المبلغ أو جزء منه.

وأكد أن المصرف العقاري جاهز لفتح حسابات لأي مواطن يرغب في ذلك، لكون المنظومة التقنية في المصرف العقاري والنظام المصرفي جيدة وتساعد على فتح الحسابات الجديدة، وأن كل ما يتطلبه فتح الحساب هو صورة عن الهوية الشخصية وما يثبت الإقامة من سند إقامة أو أي اشتراك بخدمة الكهرباء أو المياه، بعمولة بسيطة، لا تتجاوز ألف ليرة.

وفيما يخص سحب المبلغ بعد إيداعه في المصرف، بين علي أن المصرف يسلم العميل يومياً ما بين ٥-١٠ ملايين ليرة، وفي حال الطلب والحاجة لذلك يمكن تنفيذ هذا الطلب بعد إرفاق العميل لتوضيح يبين فيه سبب رغبته في سحب كامل إيداعاته، في حين سيكون الأمر متاحاً وبسهولة أمام أي عميل لدى المصرف في حال كان الطلب خارج الكاش أي عبر تحويل الأموال من حساب لحساب آخر، المصرف ينفذ هذه الطلبات مباشرة، وليس هناك أي صعوبة في ذلك، بخلاف الكاش، مبيناً أن المصرف العقاري ينفذ تعليمات البنك المركزي في هذا المجال.

وفي تواصل مع بعض المصارف الخاصة، فقد رحبت بهذا القرار، وأكدت استعدادها لفتح الحسابات للراغبين وإيداع أموالهم بيسر.

إيجابيات

بين الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي لـ«الوطن» أن القرار يشتمل على إيجابيات تشجيع الناس على فتح الحسابات المصرفية، وهو أمر مهم على خطا تطبيقات الدفع الإلكتروني التي تسعى لتنفيذها الحكومة، وهي تطبيقات تمثل حلولاً للكثير من التعاملات المالية لجهة السهولة والسرعة والأمان والتخفيف من التعامل بالورق النقدي، لكن لابد أن يترافق هذه الإجراء مع تسهيلات في القطاع المصرفي، وتوفير خدمة فتح الحسابات، وتأمينها في مختلف المناطق للتخفيف من صعوبات فتح الحسابات، وخاصة للمواطنين في الأرياف والذين لديهم صعوبة في السفر لفتح حسابات في المصارف الموجودة في المدن ومراكز المحافظات وخاصة كبار السن والأشخاص الذين لديهم حالات صحية وغيرها من الحالات، الأمر الذي أوضحه مدير المصرف العقاري بالإشارة إلى الاتجاه لفتح مكاتب في معظم التجمعات السكنية الكبيرة لتوفير الخدمات في مختلف المناطق السورية، وأنه يمكن للمواطن فتح حساب في فرع قريب منه أو أي فرع يرغب به.

> لا يشكل أي أعباء مالية على المواطن.. ويحق التصريح عن جزء من المبلغ فقط

> «التجاري» يعتذر عن التطبيق حتى يحدّث برنامجه.. و«العقاري» يرحب

اتفاقية تعاون بين هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات واتحاد المصدرين العرب

ملتقى اقتصادي يضم رجال أعمال عرباً لتنشيط الاستثمار في سورية نيسان القادم

رامز محفوظ

وقعت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات أمس اتفاقية تعاون مع اتحاد المصدرين والمستوردين العرب «المكتب الإقليمي» في سورية، للتعاون المشترك في مجالات متعددة، وعلى رأسها تنشيط التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري بين سورية والدول العربية من خلال تحسين ورفع مستوى جودة المنتج المحلي السوري، سواء أكان صناعياً أم زراعياً أم تجارياً أو سياحياً.

وبين مدير عام الهيئة إبراهيم ميدة أن هناك مهام كثيرة تناط بالهيئة في ظل هذا التعاون، موضحاً أن تدعيم المقدرة التنافسية للمنتج السوري في الأسواق العربية والعالمية يؤدي إلى تعزيز وجود المنتج فيها، ويعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري بين سورية وبقية الدول العربية في المجالات المتاحة.

بدوره، أكد رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين العرب حسن جواد أن التعاون سيكون مثمراً عقب توقيع الاتفاقية، مبيناً أن من أبرز مهام الهيئة التشبيك مع المنظمات العربية والهيئات الدولية، من هنا تأتي أهمية التعاون مع الهيئة.

ولفت إلى انعقاد ملتقى اقتصادي في نيسان القادم، يضم مجموعة من رجال الأعمال العرب لتنشيط عملية الاستثمار في سورية، منوهاً بأنه في بداية شباط القادم سيفتتح معرض دائم في مدينة المعارض وسيضم دولاً عربية ودولاً أجنبية صديقة، وسيكون كسراً للحصار الجائر المفروض على سورية وسيكون هناك مستثمرون عرب ومستثمرون أجانب من دول صديقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين ميده أن هدف الاتفاقية بناء جسور تشبيك مع المنظمات الدولية المختلفة ومنها اتحاد المصدرين والمستوردين العرب من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في تعزيز الصادرات ودعم الإنتاج المحلي، وتبادل البيانات والمنشورات الدولية السنوية التي تساعد الهيئة في دراسة الأسواق ودخولها لاحقاً، لافتاً إلى أنه بعد التوقيع سيشكل فرق عمل لتنفيذ هذه الاتفاقية وورش عمل يمكن أن تساعد في تقييم الأعمال التي ممكن أن تنتج عن عملية التطبيق.

وأشار ميده إلى عدم وجود اتفاقيات أخرى في المنظور القريب منوهاً بأن الهيئة منفتحة على أي مد جسور وتشبيك مع أي جهة أو منظمة دولية أو مؤسسة حكومية أو أي مركز موات لعمل الهيئة ومن شأنه أن يصب في المصلحة الوطنية ويحقق زيادة في النمو الاقتصادي ودفع العجلة الاقتصادية.

وتهدف الاتفاقية إلى إقامة اتصالات مباشرة بين رجال الأعمال السوريين والعرب في المجالات الاقتصادية والتجارية الصناعية والخدمية المختلفة، وذلك من خلال تشجيع المشاركة في المعارض العامة والتخصصية الداخلية والخارجية والمؤتمرات والندوات والحملات الترويجية للشركات المتخصصة بالتصدير، وتأهيل وتدريب العاملين في ميدان التسويق والتدبير وتنظيم البعثات التجارية والقطاعية المتبادلة في إطار برامج ترويجية متكاملة تشمل ترتيب لقاءات مباشرة بين رجال الأعمال والمصدرين العرب بهدف التعريف بالمنتجات الوطنية مع تقديم التسهيلات الممكنة للمشاركة في الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي تقام في الدول العربية، وتبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية والنشرات الدورية والسنوية الخاصة بالأسواق الدولية الأخرى.

إضافة لتقديم التسهيلات الممكنة لوفود رجال الأعمال السوريين والعرب، وتقديم المساعدات الممكنة لإقامة العلاقات المباشرة بين المصدرين في الدول العربية، وكذلك تنظيم ندوات إعلامية لرجال الأعمال العرب، ولقاءات قطاعية هادفة إلى زيادة فرص التعاون والتبادل التجاري، وتبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية والنشرات الدورية والسنوية الخاصة بالأسواق الدولية الأخرى لإجراء دراسات الأسواق العربية وأسواق ثالثة ذات اهتمام مشترك، وربط الصلات التجارية وتبادل العروض التصديرية التي من شأنها تنمية التجارة العربية، وتبادل الخبرات العلمية بين الطرفين وتبادل الخبراء المختصين في مجال دعم الإنتاج المحلي والتسويق وتعزيز التصدير، والترويج لبعض المزايا التفضيلية التي يقوم بها المكتب الإقليمي بمنحها للقادمين من طرفه باعتبار الطرف الأول شريكاً إستراتيجياً للمكتب في جميع أنشطته وفعالياته الاقتصادية.